## المبحث السادس

# وظائف (اعمال) الدولة

## State Functions

ان البحث في وظائف او اعمال الدولة يستدعي النظر في الأسباب التي من اجلها وجدت الدولة. أي أن تحديد وظائف الدولة يجب ان يتم في ضوء الاهداف التي يُعتقد ان الدولة قد وجدت لتحقيقها. ومن هذا يتضح ان الحديث عن وظائف الدولة يفترض ان الدولة هي وسيلة وليست غاية بحد ذاتها وذلك بعكس ما ترى بعض نظريات تمجيد الدولة. ومن خلال استعراضنا لنظريات الدولة المختلفة وجدنا ان الاتجاه الفكري العام هو أن تكوين الدولة جاء استجابة لتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث اصبحت تنمية رفاهية الفرد والجماعة تحتاج الى الحماية والامن والتنظيم. ولذلك فلقد تطورت الدولة لتأمين الحماية وتنظيم علاقة الفرد بالجماعة بشكل يضمن رفاهية ورقاء الجماعة. أي ان تنظيم علاقة الفرد بالجماعة في ظل الدولة يعمل على تنمية الفضيلة والعدالة.

فاذا كانت هذه هي أهداف الدولة الاساسية كما حددها الفلاسفة والمفكرون، فما هي الوظائف او الاعمال التي تحتاج الدولة الى القيام بها لكي تتمكن من تحقيق اهدافها على اكمل وجه؟ لقد اختلفت الاجابة على هذا السؤال باختلاف وجهات نظر الباحثين في الدولة. وليس هناك من خلاف حول تحديد الوظائف او الاعمال الاساسية الخاصة بالحماية والامن والعدالة التي يرى الجميع اهمية قيام الدولة بها. ولكن الاختلافات تنشب حول قيام الدول بالوظائف او الاعمال غير الاساسية او ما يسمى بوظائف الخدمات وهي التي تتعلق بطريقة تنظيم علاقة الفرد الاقتصادية والاجتماعية بالجماعة. ولمجاراة طبيعة البحث والنقاش في الموضوع فسوف نميز في دراستنا بين الوظائف الاساسية ووظائف الخدمات في الدولة:

## ١ـ الوظائف او الاعمال الاساسية في الدولة :

**Essential Functions**

يمكن تعريف الوظائف الاساسية للدولة بانها تلك الاعمال الضرورية لبقائها، والتي يجب ان تقوم بها الدولة بنفسها وذلك لضمان وجودها واستمرارها. وتشمل الوظائف الاساسية على تأسيس قوات عسكرية لحماية الافراد من الاعتداءات الخارجية والدفاع عن مصالح الدولة، وتشكيل قوات امنية لحفظ الامن والنظام في الداخل، وتحقيق العدالة بواسطة اتخاذ قوانين عامة مجردة، وايجاد جهاز قضائي للفصل في المنازعات التي تنشأ بين الافراد، وكذلك فان رعاية العلاقات الخارجية مع الدول الاخرى وتنظيم تمويل مؤسسات الدولة العسكرية والامنية، والمدنية، والاشراف على شؤون الجنسية وسجلات النفوس تعتبر ايضا من المهام المكملة لوظائف الحماية والأمن والعدالة.

وباستثناء الفلسفة (الاناركية) Anarchism الفوضوية، التي اما تعتقد بعدم الحاجة الى الدفاع الخارجي والامن الداخلي، أو ترى امكانية تنظيمهما من قبل الافراد انفسهم، ـ فان بقية المذاهب الفكرية تتفق على تأكيد اهمية قيام الدولة بالوظائف الاساسية المذكورة أعلاه[1].

## ٢ـ وظائف او اعمال الخدمات

**Service Functions**

يمكن تعريف وظائف الخدمات بانها تلك الاعمال التي يمكن (ولو من الناحية النظرية على الآقل) ان يقوم الافراد بتأديتها دون الاعتماد على مؤسسات الدولة. وليس من الممكن ايجاد قائمة واحدة تشمل على كل هذه الاعمال نظرا لتنوعها، وأختلافها تبعا لظروف الزمان والمكان، وتباين وجهات النظر حولها، ومع ذلك فيمكن ان نلقي نظرة عامة على أهم أنواع هذه الاعمال ونستعرض اختلاف وجهات النظر بخصوصها.

---

1- Jacobsen and Lipman, **Op. Cit.**, p. 19,21-22.

من بين اعمال الخدمات والتي يقسمها البعض الى اعمال خدمات بحتة واعمال خدمات ذات صفة تجارية Business Functions يمكن ان نذكر اعمال الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، وبناء الطرق والجسور والمطارات والترع المائية، وتمديدات المياه والكهرباء والمجاري والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد، والخطوط الحديدية، وتنظيم الصناعة والزراعة والتجارة والتعدين، وغير ذلك من المهام التي يصعب حصرها في قائمة واحدة[2].

وتختلف مرئيات المفكرين اختلافا كبيرا حول طبيعة وجوهر هذه الاعمال واهمية قيام الدولة بها او امتناعها عن تأديتها. ويمكن التمييز بصفة عامة بين الفكر الفردي والفكر الاشتراكي. وعلى الرغم من ان كلا المذهبين يهتم بالبحث عن افضل الطرق لخدمة الفرد والمجتمع بواسطة تأدية هذه الوظائف الا انهما يختلفان في اختيار اسلوب تأديتها ودور الحكومة في هذا الاداء.

ويعتقد المتطرفون من دعاة المذهب الفردي ان دور الحكومة يجب ان يقتصر على حماية الحياة والحرية والممتلكات الخاصة. أما بقية الوظائف فيجب ان تتولى المؤسسات الخاصة القيام بها. وهناك بعض المعتدلين في المذهب الفردي الذين يعتقدون بان تطور الحياة الاقتصادي والاجتماعي قد اصبح يتطلب قيام الدولة بتأدية بعض وظائف الخدمات. فلقد اصبح هناك حاجة الى اشراف الدولة على التعليم والصحة، والى تأديتها للاعمال التي يتقاعس الافراد عن القيام بها أما لانعدام حافز الربح فيها (مثل بناء محطة كهربائية لتوليد الطاقة في قرية صغيرة)، او نظرا لضخامتها (مثل بناء الموانىء الجوية والبحرية). ويرون ايضا انه ليس هناك ما يمنع من قيام الدولة بتأدية بعض الخدمات الاخرى التي يعتقد انها في صالح المجموع مثل تمديدات المجاري والمياه والبريد، ولكن في حدود المعقول. وكذلك فان الاعتبارات الاستراتيجية والامنية قد تفرض على الدولة القيام ببعض الاعمال مثل تشييد الطرقات وبناء السكك الحديدية، والاشراف على مصانع الحديد الصلب وغير ذلك من الامور التي يمكن أن تترك في ظل الظروف العادية للقطاع الخاص.

---

2- **Ibid.**, p. 19-20.

و يتخذ الفكر الاشتراكي موقف النقيض من الفكر الفردي وذلك من حيث المنطلق والمفهوم. و يرى المفكرون الاشتراكيون ان الدولة وجدت اساسا لخدمة المجتمع بأكمله وأن رفاهية الفرد لن تتحقق بالشكل المطلوب الا بعد تحقيق رفاهية الجماعة. ولهذا فالدولة يجب ان تعمل على تنمية رفاهية المجتمع كله والحيلولة دون تحكم بعض الاشخاص في علاقات الانتاج وتنمية رفاهيتهم الخاصة على حساب رفاهية المجموع. ولن يتحقق هذا الا اذا تولت الدولة القيام بكل اعمال الخدمات في المجتمع او اشرفت عليها اشرافا مباشرا وذلك بقصد اتاحة الفرصة امام الجميع للتمتع بها. فالمنطلق في الفكر الاشتراكي هو رفاهية المجموع وليس رفاهية الجزء على حساب المجموع.

و يعتقد المتطرفون من دعاة الفكر الاشتراكي ان للدولة يجب أن تسيطر سيطرة تامة على كل مصادر وعلاقات واعمال الانتاج، وتتولى بالتالي تأدية جميع وظائف الخدمات دون أي مشاركة من القطاع الخاص حيث ان الافراد سيعملون جميعا في قطاع الدولة العام. اما بعض مفكري الاتجاه الاشتراكي الأقل تطرفا فيعتقدون انه ليس هناك ما يمنع من السماح للافراد بتولي القيام ببعض اعمال الخدمات تحت اشراف وتوجيه الدولة.

والدولة في الوقت الحاضر اصبحت تساهم بشكل كبير في تأدية الكثير من اعمال الخدمات والاعمال التجارية المذكورة وذلك حتى في اكثر الدول الرأسمالية تمسكا بالمذهب الفردي. ولقد تطور هذا الوضع في مختلف دول العالم تحت تأثير التجمعات العمالية وغيرها من تجمعات الطبقة الوسطى والفقيرة التي يهمها تدخل الدولة لتحقيق مصالحها. و يبلغ تدخل الدولة في تأدية أعمال او وظائف الخدمات ذروته في الدول الشيوعية والاشتراكية، حيث تسيطر حكومات هذه الدول بدرجات متفاوتة على كل أو معظم مرافق الحياة فيها[3].

---

3- **Ibid.**, p. 21-31.